

وجعلنا في غير طي المال الرجعة فيلسا قطان ويبقى أصل الطلاق
وقضية نبوت الرجعة أو شرط فيه رد العوض متى شا
ليراجع بانت فيه لرضاه بسقوط الرجعة هنا ومضى سقطت لا
تعود بهو المثل لفساد العوض بفساد الشرط أو قال ان
ايراتي فانت طالق طلقت رجعية فابراته طلقت رجعية كما
قاله بعضهم وهو ظاهر لان المقيد بقوله طلقت رجعية
صرف هذا التعليق عن معني المعارضة الي مجرد التعليق علي
صفة لان الايراتي نفسه يحتمل غير العوضيه بدليل التعليق
علي الايرام علي غيره خصوصاً لم يقع ربط الطلاق به الا
مقيداً بشرط الرجعة الذي لا ينافيه في نفسه بخلاف
المسئلة السابقة فان ذكر المال فيها لا يحتمل غير العوضيه
خصوصاً لم يقع شرط الرجعة الا بعد ربط الطلاق بالمال
وشرط الرجعة ينافي العوض نسقط مطلقاً لانه اذا سقط
باعتبار كون عوضاً وجب سقوطه مطلقاً اذ ليس له جهة
اخرى هنا يلزم باعتبارها خلاف البراة فانها معسولة في نفسها
فلم يلزم من سقوطها كونها عوضاً مسقطاً مطلقاً وبهذا يظهر
سقوط ما يتوهم من ان القيا من فساد البراة لان الطلاق
عليها ينافي شرط الرجعة فيلسا قطان كما في المسئلة السابقة
فتامله وقوله **الابكاجديد** استغنا منقطع ان اراد معنى الرجعة
اصطلاحاً **ويجوز التبع** مع الرجعة اي مجزاً وينفذ في حال الظاهر
وفي حال اليقين ونحوه بخلافه مع الاجنبي كما سيأتي في باب الطلاق

ولا

ولا يلحق **المختلفة المطلق** لان تنفا الولاية عليها منها اجنبية
فصل في الطلاق وهو حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه
وعرفه النووي في تهذيبه بان تصرف مملوك للزوج بمحدثه
بلا سبب اي من عيب ونحوه فيقطع النكاح **والطلاق** اي اللفظ
الذي يحصل به **ضريان صريح وكناية** لانه اما ان لا يحتمل ظاهره
غير الطلاق وهو الصريح او يحتمل وهو الكناية **فالصريح ثلاثة الفا**
اي شقها بل ونفسها ايضا في الجملة فان نحو علي الطلاق صريح
علي ما سجد **وهي الطلاق والفران والسر** بفتح السين كالمستند
وفارقته وسرحتك وانت طالق ومفارقة وسرحة وانت
مطلقة بقشد يد الطاوياطالق ويا مفارقة ويا سرحة بخلاف
انت طلاق او فراق او سراج او انت الطلاق او الفراق او السراج
او انت طالقة او فرقة او سرحة فليست من الصريح لانها
مصادر والمصادر وانما تستعمل في الاعيان متى سجا فتكون
كناية تعبير في صراحة علي الطلاق ثلاثة اوجه او جهات ما صرح به
المصمري وعمدة الزركشي وغيره انه صريح ومثله الطلاق
يلزمي او لازم لي او واجب علي لافرض علي وصريح المصمري بصريحها
وكذا الشيخان عن حكاية صاحب المدة عن الاكثرين واقراء
صراحة قوله طلاقك لازم لي وجزءه الرافعي في الايمان والنزوي
في المنذوق قيل انه كناية وجزءه في الاقار وقيل لغو وظاهر
ان نحو علي الطلاق ما افعال كذا التعليق له علي المفعول وقد يخذ
من تعليل صراحة علي الطلاق باستحاره في معني التعليق